المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
العدد 6 لسنة 2022
No. 6 – Aug. 2022
Print- ISSN 2710-0952 E-ISSN 2790-1254

المقيد في كتاب حدائق الدقائق على أنموذج العلامة الزمخشري (ت:538هـ)

أ.م.د. مروان نوري
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية
قسم اللغة العربية

ملخص البحث

مصطلح المقيد

يهدف هذا البحث الى دراسة مصطلح المقيد في كتاب حدائق الدقائق على أنموذج العلامة الزمخشري- دراسة نحوية- إذ ظهر هذا المصطلح في المؤلفات النحوية بكثرة، وتعدّ هذه الدراسة حديثة عند النحاة، لكنها اعمق واقدم عند الأصوليين حيث وضعوا له بحثا خاصا به، امّا النحاة، فقد ورد مصطلح المطلق والمقيد من خلال المسائل النحوية في مؤلفاتهم وكتبهم ولم يضعوا له بحثا خاصا، وقد كثر الحديث عن هذين المصطلحين في الشروحات والحوشي؛ والمتقدمين لم يتعمقوا فيه، امّا المتأخرين فهم من وضعوه في حواشيهم وشروحاتهم؛ وذلك لاشتراك العلوم في تلك الفترة، اذ اصبحوا يدرسون العلوم كلها في آن واحد، وفي هذا البحث تناولنا المقيد في كتاب حدائق الدقائق للبردعي، وهو شرح واضح البيان ميسر العبارة، يتكلم عن أصول كلام الزمخشري، فيأخذ مسألة من متن الأنموذج للعلامة الزمخشري ويقوم بالدراسة عليها وتوضيح معالمها وتفسير قواعدها، ومن بين اسطر الكتاب ذكر مصطلح التقييد بالمعنى الصريح وذكر مصطلح الاخصّ والاعم بالمعنى الغير الصريح.

كلمات مفتاحية: المقيد ، حدائق الدقائق ، الزمخشري

Bindingin the Book of Gardens of Subtles on the model of Al-Zamakhshari (538 AH)

Asst. Prof. Dr. Marwan Nori
Al-Mustansiriya University / College of Basic Education
Department of Arabic language

Abstract

Binding term

This research aims to study the term “binding” in the Book of Gardens of Subtles on the model of Al-Zamakhshari - a grammatical study - as this term appeared in grammatical literature in abundance. The term absolute and restricted was mentioned through grammatical issues in their writings and books, and they did not put a special research for it. There has been a lot of talk about these two terms in the explanations and Al-Hoshi; And the advanced did not delve into it, but the later ones are the ones who put it in their footnotes and commentaries. This is due to the participation of sciences in that period, as they began to study all sciences at the same time. And clarification of its features and interpretation of its rules, and among the lines of the book is the mention of the term restriction in the explicit sense, and the term “the most specific and the most general” in the non-explicit sense.

Keywords: binding , the Subtles gardens, Al-Zamakhshari

مقدمة

المقيد وهو من المصطلحات المهمة في جميع العلوم ومنها علم العربية بتخصص النحو وهو من مصطلحات علماء أصول الفقه، والالفاظ الخاصة التي لها دلالتها في استنباط الاحكام الشرعية؛ لانّ الاستنباط هو الأساس في علم أصول الفقه، ويعدّ المقيد من صميم هذا العلم ولهذا كان علماء الفقه يدرسون

المقيد دراسة أصولية بقواعد يتبعونها ويرجع اليها الفقهاء في تفسير القرآن الكريم لاستنباط الاحكام الشرعية، وكما جاء في كتاب تفسير الكشاف للعلامة الزمخشري، فقد ورد المقيد والاخصّ ولهذا نجد المصطلحين في كتب أصول الفقه والتفسير أكثر تفصيلاً مما نجده في كتب النحو، فاقتصر ذكر المقيد عند النحاة في شروحاتهم وحواشيهم.

المبحث الاول

تعريف المقيد وانواعه

المقيد لغة: "(قيد) القاف والياء والدال كلمة واحدة، وهي القيد، وهو معروف، ثم يستعار في كل شيءٍ يحبس. يقال: قيدته اقيده تقييداً. ويقال: فرس قيد الاوابد، أي فكأن الوحش من سرعة إدراكه لها مقيدة"[1]

المقيد اصطلاحاً: "المقيد هو الموصول بما يعين المعنى"[2]

المقيد عند الاصوليين: "اللفظ المتناول لمعين أو غير معين موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه"[3]

أنواع المقيَّد:

أولا: المقيَّد من كل وجه أو على الإطلاق وهو: اللفظ الذي لا اشتراك فيه أصلاً، كأسماء الأعلام، ويسمى المقيَّد الحقيقي.

ثانيا: المقيَّد من وجه دون وجه، نحو: رقبة مؤمنة، ورجل عالم، ويسمى المقيَّد الإضافي[4]

استعمالات المقيد

استعمالات المقيد:

من خلال تعريف المقيد (بأنه اللفظ الذي يدل على الماهية بقيد يقلل من شيوعه) فهو يتناول عند دلالته على موضوعه واحدا توفر فيه قيد من القيود، فلفظ {فَمَن لَّم يَجِد فَصِيَامُ شَهرينِ مُتَتَابِعَينِ} [5]، من الخاص المقيد، فالمراد انه قيد الشهرين بالتتابع، حيث يتبين ان القيد جاء وصفا زائدا على حقيقة الشهرين نفسيهما، وهكذا يتبين لنا مقابلة المقيد والمطلق، فالمطلق خال عن القيد في دلالته على الحقيقة، اذا الفرد الذي يدل عليه شائع منتشر.

اما المقيد: فالفرد الذي يدل هذا المقيد عليه، غير شائع في افراده، اذ قلل من شيوعه قيده من القيود، وليست الالفاظ المقيدة كلها بمرتبه واحد، فذلك تابع لكثرة القيود وقلتها، فبمقدار ما تكثر القيود او تقل، تتفاوت مراتب المقيد في تقييده[6]

المبحث الثاني

المقيد عند النحاة

مصطلح المقيد عند النحاة بين موافق له او مخالف والموافق بصريح او بالإشارة او الدلالة.

جاء التقييد او المقيد او القيد بالمصطلح الصريح عن النحاة فمنهم:

الخليل بن احمد: (ت170هـ) اذ قال: "أما النَّهَار فَفِي قيد وسلسلة ... وَاللَّيْل فِي جَوف منحوت من الساج"[7]

"فأن سيبويه ذكر هذا البيت الشعري أيضا في كتابه الكتاب لسيبويه ولكن فسر الكلام فقال: فكأنه جعل النهار في قيدٍ والليل في بطن منحوتٍ، أو جعله الاسم أو بعضه. وكذلك جاء نفس المصطلح ولكن في موضوع اخر عند سيبويه:

بمنجرد قيد الأوابد لأحه. طراد الهَوادِى كلَّ شأ ومغرب"[8]

وذكر المبرد القيد "ومن لم يضف وَأَراد المعرفة لم ينون وَهذا إِذا أُرِيد بِهِ الْمعرفَة مَوْضُوع فِي غير موضعه لِأَن الأول لَا يكون إِلَّا نكرَة لِأَنهُ فِي موضع حَال وَلَيْسَ من بَاب قيد الأوابد فالتنوين عندِي واجب أردت الْإِضَافَة أَو غَيرهَا لِأَنَّهُ لا يكون إِلَّا حالا"[9]

المقيد عند النحاة بالمصطلح غير الصريح:

هنا أيضا يرد المصطلح عند النحاة لأنه قرين المطلق فقد ورد المقيد في كتب النحاة بمصطلح أخصّ او تخصيص وغيره من المرادفات للمقيد نحو: "إنّما منع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخصَّ، لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتفِ بذلك زدتَ من المعرفة ما تزداد به معرفة.

وإنما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبِر أراد أن يقرب به شيئا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء. وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك ولا يريد أن يعرفه بعينك، فلذلك صار هذا يُنعت بالطويل ولا يُنعت الطويل بهذا، لأنّه صار أخصَّ من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب. وإذا قال الطويل فإنّما عرفه شيئا بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصّ"[10]

"إن هذا أخاك منطلقٌ قال: إن الذي رأيتُ أخاك ذاهبٌ. ولا يكون الأخ صفة للذي، لأن أخاك أخصُّ من الذي، ولا يكون له صفة من قبل أن زيدا لا يكون صفة لشيء"[11]

"فَإِن قلت جسم فَهُوَ نكر، وَهُوَ أخص من شيء؛ كَمَا أَن حَيَوَانا أخص من جسم، وإنسانا أخص من حَيَوَان، ورجلا أخص من إِنْسَان والمعرفة: مَا وضع على شيء دون مَا كَانَ مثله، نَحْو: زيد وَعبد الله فَإِن أشكل زيد من زيد فرقت بَينهمَا الصّفة وَقد ذكرنَا هَذَا مُفَسرًا فِي بَاب الْمعرفَة والنكرة"[12]

المبحث الثالث

المقيد عند الزمخشري

المقيد في تفسير الكشاف

من اعلام علوم العربية الزمخشري، ومؤلفاته تشهد له بذلك، وقد بحثتُ في كتبه عن استعماله لمصطلح المقيد، وعن صراحته، او اشارته لذلك في مؤلفاته، ووجدت في تفسير الكشاف استعماله لمصطلح المقيد ومنها:

"فإن قلت: ما معنى التعريف فيه؟ قلت: هو نحو التعريف في أرسلها العراك، وهو تعريف الجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو، والعراك ما هو، من بين أجناس الأفعال. والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم. وقرأ الحسن البصري: (الحمد لله) بكسر الدال لإتباعها اللام. وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: (الحمد لله) بضم اللام لإتباعها الدال، والذي جسرهما على ذلك- والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة كقولهم منحدر الجبل ومغيرة- تنزل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما مقترنتين، وأشف القراءتين قراءة إبراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن.
الرب: المالك. ومنه قول صفوان لأبي سفيان: لأن يربني رجل من قريش أحب إلي من أن يربني رجل من هوازن. تقول: ربه يربه فهو رب، كما تقول: نم عليه ينم فهو نم. ويجوز أن يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل، ولم يطلقوا الرب إلا في الله وحده، وهو في غيره على التقييد بالإضافة، كقولهم: رب الدار، ورب الناقة، وقوله تعالى: (ارجع إلى ربك) ، (إنه ربي أحسن مثواي) . وقرأ زيد بن علي رضي الله عنهما: (رب العالمين) بالنصب على المدح، وقيل بما دل عليه الحمد لله، كأنه قيل: نحمد الله رب العالمين.

العالم: اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وقيل: كل ما علم به الخالق من الأجسام والأعراض"[13]

المقيد في كتاب الانموذج

امّا في كتاب المفصل في صنعة الاعراب للزمخشري فقد ذكر المقيد في المصطلح الصريح وغير الصريح في مرات عديدة، وفي مواضيع مختلفة تنوعت بين: (المبتدأ والخبر)، و(الحروف)، و(اصناف الفعل)، وغيرها والتي سوف استدل عليها في الأمثلة من كتاب المفصل في صنعة الاعراب للزمخشري.

"وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أي، تقول هو أفضل الرجلين وأفضل القوم، وتقول هو أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال، والمعنى في هذا إثبات الفضل على الرجال إذا فضلوا رجلاً رجلاً واثنين اثنين وجماعة جماعة. وله معنيان: أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة هو وهم فيها شركاء، والثاني أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمجرد التخصيص، كما يضاف ما لا تفضيل فيه وذلك نحو قولك الناقص والأشج أعدلا بني مروان، كأنك قلت عادلا بني مروان. فأنت على الأول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع وأن لا تؤنثه قال الله تعالى: " ولتجدنهم أحرص الناس على حياة "، وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه تؤنثه وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام " ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطؤن أكنافاً الذينب يألفون ويؤلفون ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون ". وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته، لأنك لما أضفت الأخوة إلى ضميره فقد أخرجته من جملتهم من قبل أن المضاف حقه أن يكون غير المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت هؤلاء إخوة زيد في عداد المضافين إليه، وإذا خرج من جملتهم لم يجز إضافة أفعل الذي هو هو إليهم، لأن من شرطه إضافته إلى جملة هو بعضها. وعلى الوجه الثاني لا يمتنع. ومنه قول من قال لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك كأنه قال أنت شاعرهم"[14]

المبحث الرابع

المقيد في كتاب حدائق الدقائق

ذكر التقيد في كتاب حدائق الدقائق في مسائل كثير، وفي هذا المبحث سنأخذ مسائل منها:

اولا: قال البردعي: "الكلمة، أي الحقيقة المعهودة المعبر عنها بهذا الاسم في عرف القوم لفظة دالة على معنى بالوضع أي وضع كان مفرد بخلاف عرف اللغة فأنها في عرف اللغة تطلق على مهمل ومركب ايضاً، يقال: تكلم بكلمة لا معنى لها، ويقال لقولنا: لا إله الا الله كلمة التوحيد ولم يصرح ببعض قيود التعريف لاشتهارها فيه فيما بينهم وميلاً منه الى الايجاز سيما في هذه الرسالة"[15]

وجاء في معجم مختار الصحاح: "ك ل م (الكلام) اسم جنس يقع على القليل والكثير. و (الكلم) لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنه جمع (كلمة) مثل نبقة ونبق. وفيها ثلاث لغات: كَلِمَةٌ وكِلْمَةٌ وكَلْمَةٌ. و(الكلمة) أيضا القصيدة بطولها. و (الكليم) الذي يكلمك. و (كلمهُ) (تكليماً) و (كلاماً) مثل كذبه تكذيبا وكذابا. و (تكلم) كلمة وبكلمة. و (كالمه) جاوبه، و (تكالما) بعد التهاجر. وكانا متهاجرين فأصبحا يتكالمان ولا تقل: يتكلمان. وما أجد (متكلما) بفتح اللام أي موضع كلام))[16]

اما عند النحويين فقد يعرف ابن هشام الكلمة فقال: "قلت الكلِمة قول مُفرد وأقُول للكلمة معنيانِ اصطلاحي وهُو ما ذكرت والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس بِخِلاف الخط مثلا فإنهُ وإن دل على معنى لكنه ليس بِلفظ وبِخِلاف المهمل نحو ديز مقلوب زيد فإنهُ وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنى فلا يُسمى شيء من ذلِك ونحوه قولا والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جُزء معناهُ كما مثلنا من قولنا رجل وفرس ألا ترى أجزاء كل مِنهُما وهِي حُرُوفه الثلاثة إذا انفرد شيء مِنها لا يدل على شيء مِما دلت عليهِ جملته بِخِلاف قولنا غُلام زيد فإنهُ مركب لِأن كلا من جزءيه وهما غُلام وزيد دال على جُزء المعنى الذِي دلت عليهِ جملة غُلام زيد والمعنى الثانِي لغوِي وهُو الجمل المفيدة قال الله تعالى: ﴿كلا إنها كلمة هُو قائِلها﴾.[المؤمنون:100] "[17]

ثانيا: ترادف الجملة والكلام

قال البردعي: "قال بعضهم: لفظة الجملة ولفظ الكلام مترادفان فإن كلاً منهما موضوع بإزاء المؤلف المذكور؛ قال نجم الائمة وفاضل الأئمة الرضي الأستربادي: إنَّ الجملةَ أعم من الكلام مطلقاً إذ كل كلام جملة من غير العكس. قال: لأن لفظة الجملة موضوع بإزاء ما هو أخص منه هو المؤلف المذكور مع قيد أن لا يكون مقصوداً لأجل الغير..."[18]

جاء في معجم العين للخليل: "الجُملة: جماعة كل شيء بكمالِه من الحساب وغيره وأجملت له الحِساب والكلام من الجُملةِ وقال الله: ﴿لولا نُزل عليهِ القُرءانُ جُملةً واحِدةً﴾ [الفرقان: 32]"[19]

وفي معجم الوسيط: "والجُملة عِند البلاغيين والنحويين كل كلام اشتمل على مُسند ومسند إليهِ"[20]

فالجملة تعني التجمع واتضح لي ان اول من استعملها من النحاة القدامى هو الخليل بن احمد الفراهيدي ولكن لا يقصد الجمل بالمعنى الاصطلاحي وانما قصد اجماع القواعد النحوية.

واول من استعمل مصطلح الجملة في القضايا النحوية أي بالمعنى الاصطلاحي هو المبرد في عده مواضيع من المقتضب منها: "والأفعال مع فاعليها جمل وإنما تكون الجمل صِفات للنكرة وحالات للمعرفة"[21]

وهذا لا ينفي من ان سيبويه لم يستعمل مصطلح الجملة فقد استعملها في عدة مواضع منها: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر " ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ"[22]

ومن خلال هذه الأمثلة التي أعطاها سيبويه اتضح لنا انه استعمل الكلام بمعنى الجملة فالامثلة عبارة عن جمل كما جاء في الخصائص لابن جني: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويين الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك.....فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[23]

ومن الذين قالوا ان الجملة والكلام مختلفان الاستراباذي ذكر في كتابه شرح الرضي على الكافية: "ان الكلام أخصّ من الجملة، فالاسم يصح أن يكون جزء الكلام من دون شئ آخر، وكذا الفعل في نحو: قام زيد، وأما، الحرف، فلا بد في كونه جزء كلام من فعل أو اسم وقد يحتاج إلى المفرد..."[24]

ذكر ابن هشام في كتابه ان الكلام اخص من الجملة لا مرادفا لها: "الكلام هُو القول المُفِيد بِالقصدِ والمراد بالفيد ما دل على معنى يحسن السكُوت عليهِ والجُملة عبارة عن الفِعل وفاعله ك قام زيد والمبتدأ وخبره ك زيد قائِم وما كان بِمنزِلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائِما وظننته قائِما وبِهذا يظهر لك أنهُما ليسا مترافدين كما يتوهمه كثير من الناس وهُو ظاهر قول صاحب المفصل فإنهُ بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويُسمى جملة والصواب أنها أعم مِنهُ إذ شرطه الإفادة بِخِلافِها ولِهذا تسمعهم يقُولُون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلِك ليس بِكلام وبِهذا التقرير يتضِح لك صِحة قول ابن مالك فِي قوله تعالى: ﴿ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالُوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعُرُون ولو أن أهل القرى آمنُوا واتقوا لفتحنا عليهِم بركات من السماء والأرض ولكِن كذبُوا فأخذناهم بِما كانُوا يكسِبُون أفأمن أهل القرى أن يأتِيهم بأسنا بياتا وهم نائمون﴾ [الأعراف:97] إن الزمخشري حكم بِجواز الاعتِراض بِسبع جمل إذ زعم أن {أفأمن} معطُوف على فأخذناهم ورد عليهِ من ظن أن الجُملة والكلام مُترادِفانِ فقال إنما اعترض بِأربع جمل وزعم أن من عِند {ولو أن أهل القرى} إلى {والأرض} جملة لِأن الفائِدة إنما تتم بمجموعة..."[25]

وفي رأي السيوطي: "والجملة قيل ترادف الكلام والأصح أعم لعدم شرط الإفادة"[26]

"واعلم أن الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون إسنادها مقصودًا لذاته بخلاف الكلام وقيل: ترادفه. قوله: "وهي فعل مع فاعله" لو قال كالفعل مع فاعله إلخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله

نحو العقيق هيهات، والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب، وكان مع اسمها وخبرها وإن كذلك، ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية..... "[27]

نلخص مما سبق ان الخلاف كان بين النحاة في تناولهم للجملة والكلام فقسم يرى ان الجملة والكلام شيئا واحدا وانهما مترادفان، والقسم الاخر يرى ان الجملة والكلام مختلفان فكل مصطلح له تركيبه ودلالته وان بينهما عموم وخصوص، فقد تباينت الآراء حسب عصورهم وطبقاتهم فكل قسم ينظر الى الجملة من زاوية معينة أي من ناحية الشكل او المضمون، والاقرب من هذه الاقوال وجود عنصري الفائدة والاسناد في الجملة؛ لان الجملة وحدة تركيبة متكاملة نحويا وصرفيا ودلاليا وصوتيا، فاذا انطبق عليها كل هذا الأمور تكون جملة وبهذا تحصل الفائدة.

ثالثا: المعـــــــرب

قال البردعي: "خرج بقيد الآخر اختلاف الأول والوسط، وبقيد اختلاف العوامل اختلاف الآخر بسبب آخر كاختلاف آخر من في من زيدٍ، ومن ابنك، ومن الرجل فإن سكونه بالوضع وفتحه وكسره بملاقاة"[28]

تعريفه لغة:

جاء في تهذيب اللغة: "إِنَّمَا هو يعرب، بالتشديد يقال: عربت عن القوم إذا تكلمت عنهم واحتججت لهم. قلت: الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة. يقال: أعرب عنهُ لسانه وعرب أي أبان وأفصح. ويقال: أعرب عما في ضميرك أي أبِن. ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح فِي الكلام: قد أعرب"[29]

اصطلاحا:

تحدث أبو البقاء عن الاعراب عند النحويين في كتابه اللباب في علل البناء والاعراب "الإعراب عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أَو تقديرا ويدخل في هذا إعراب الاسم الصحيح والمعتل فالمقصور يقدر على أَلفه الإعراب كاللفظ وليس كَذَلِك آخر المبني فإن آخره إذا كان ألفا لا تقدر عليه حركة إِلَّا أَن يكون مما يستحق الْبناء على الْحركَة"[30]

وتحدث أيضا عن الاعراب لكن في كتابه مسائل خلافية في النحو "ذهب أَكثر النحويين إِلَى ان الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلا، وهذا هو المختار عندِي. احتج الاولون من أوجه:

أَحدها: أَن الإعراب اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها، والاختلاف معنى لا لفظ، كمخالفة الاحمر الابيض. والثاني: أَن الإعراب يدل عليه مرة الْحركَة، وتارة الحرف، كحروف المد فِي الاسماء الستة، والتثنية، والجمع، وما هذه سَبيله لا يكون معنى واحدًا، بل هو دليل على المعنى، والدلِيل قد يتَعدد والمدلول عليه واحد. والثالث: ان الحركات تضاف إِلى الإعراب، فَيقال: حركات الإعراب، وهِي ضمة إعراب، وَإِضافَة الشيء إِلَى نَفسه ممتنعة، وَكَذَلك الحركات توجد فِي الْمثنى وليست إعرابا.

وَاحْتج الْآخرون بِأَن الاصل فِي الإعراب الحركة، وانها ناشئة عَن العامل، كقولك: قَام زيد، فالضمة حَادِثَة عَن الْفِعْل، وَالْفِعْل عَامل، وَالْعَمَل نتيجة الْعَامِل، وَالْعَمَل هُوَ الْحَرَكَة. فَأَما كَون الِاسْم فَاعِلا أَو مَفْعُولا فَهُوَ معنى مُجَرّد عَن عَلامَة لفظية يجوز أَن تدْرك بِغَيْر لفظ، كَمَا يدْرك الْفرق بَين المبنيات بِالْمَعْنَى، مَعَ الحكم بِالْبِنَاءِ، كَقَوْلِك: ضرب هَذَا هَذَا. وَكَذَلِكَ فِي المعرب نَحْو: كلم مُوسَى عِيسَى. فَعلم أَن الْإِعْرَاب هُوَ الْحَرَكَة الْمَخْصُوصَة"[31]

اما السيوطي فقد ذكر الْإِعْرَاب: "وَهُوَ مصدر أعرب مُشْتَرك لمعان الْإِبَانَة يُقَال أعرب الرجل عَن حَاجته أبان عَنْهَا وَمِنْه حَدِيث وَالثَّيِّب تعرب عَن نَفسهَا والإجالة عربت الدَّابَّة جالت فِي مرعاها وأعربها صَاحبهَا أجالها والتحسين أعربت الشَّيْء حسنته والتغيير عربت الْمعدة وأعربها الله غَيرهَا وَإِزَالَة الْفساد أعربت الشَّيْء أزلت عربه أَي فَسَاده وَيَتَعَدَّى الأول ب عَن وَالْبَاقِي بِالْهَمْزَةِ وَيَأْتِي أعرب لَازِما بِمَعْنى تكلم بِالْعَرَبِيَّةِ أَو صَارَت لَهُ خيل عراب أَو ولد لَهُ ولد عَرَبِيّ اللَّوْن أَو تكلم بالفحش أَو أعطي العربون فَهَذِهِ عشر معَان وَالْمُنَاسِب للمعنى الاصطلاحي مِنْهَا هُوَ الأول إِذْ الْقَصْد بِهِ إبانة الْمعَانِي المختلفة"[32]

رابعا: النكرة

قال البردعي: "أتى بقد المفيدة لجزئية الحكم لقلة النكارة لان الأصل فيه التعريف لكن أطلق الحكم، وليس كذلك! لأن وروده نكرة مشروط بأن يتخصص بوجه من الوجوه بالوصف او غيره"[33]

يشرح البردعي هنا مسألة مجيء المبتدأ معرفة او نكرة وقد ذكر بمجيء المبتدأ معرفة مطلقاً دون قيد بالإطلاق ويأتي نكرة بقيود او شروط وهو ما ذكره بقوله: لأن وروده نكرة مشروطة بأن يتخصص... الخ قال الرضى: "اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما، قال المصنف، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص، وأما قول المصنف إن الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه، فوهم، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قال إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته. وقال ابن الدهان وما أحسن ما قال، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لان الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو، لا. فضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين، شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم، عد لغوا، ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار، جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه"[34]

قال البردعي: "الإضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية، أي مفيدة معنى لا وجود لذلك المعنى قبل الإضافة وهو تعريفه إذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذات كان نكرة"[35]

"وإضافة الاسم للاسم على ضربين: معنوية ولفظية. فالمعنوية ما أفاد تعريفاً كقولك دار عمرو، أو تخصيصاً كقولك غلام رجل. ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده، أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج. واللفظية أن تضاف الصفة إلى مفعولها في قولك هو ضارب يد، وراكب فرس، بمعنى ضارب زيداً وراكب فرساً؛ وإلى فاعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمور الدار، وهند جاثلة الوشاح، بمعنى حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها. ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الإضافة. ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه"[36]

"(الإضافة) فِي الِاصطِلاح (نِسبة تقييدية بين اسمينِ توجب لثانيهما الجر) فخرج بالتقييدية الإسنادية نحو زيد قائِم وبِما بعده نحو قام زيد ولا ترد الإضافة إِلى الجمل لِأنها فِي تأوِيل الِاسم وبالأخير الوصف نحو زيد الخياط وتصِح بِأدنى مُلابسة كقولِه تعالى: {لم يلبثُوا إِلا عشِية أَو ضحاها} [النازعات: 46] لما كانت العشية والضحى طرفِي النهار صحت إِضافة أَحدهما إِلى الآخر وقولهم (كوكب الخرقاء) أضيف إِليها لِأنها كانت تنتبه وقت طلوعه (والأصح أن الأول) هُو (المضاف والثانِي) هو (المضاف إِليه) وهو قول سيبويه لِأن الأول هو الذِي يضاف إِلى الثاني فيستفيد مِنهُ تخصيصًا وغيره وقيل عكسه "[37]

الإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غيرُ محضة.

والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى "من". أما التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء والظروف. فالاسم نحو قولك: غلام زيد ومال عمرو وعبد بكر وضرب خالد وكل الدراهم، والنكرة إذا أُضيفت إلى المعرفة صارت معرفة نحو: غلام زيد ودار الخليفةِ والنكرة تضاف إلى النكرة وتكون نكرة نحو: راكب حمار فأما مثل وغير وسوى فإنهن إذا أُضفن إلى المعارف لم يتعرفن لأنهن لم يُخصصن شيئًا بعينه. وأما الظروف فنحو: خلف، وقدام، ووراء، وفوق، وما أشبهه، تقول: هو وراءك وفوق البيت وتحت السماء وعلى الأرض. الإضافةُ المحضة لا تجتمع مع الألف واللام، ولا تجتمع أيضًا الإضافة والتنوين ولا يجتمع الألف واللام والتنوين. الثاني: المضاف بمعنى "من" وذلك قولك: هذا بابُ ساج وثوبُ خز وكساءُ صوب وماءُ بحر، بمعنى: هذا باب من ساج وكساء من صوف "[38]

"تفيد الإضافة المعنوية (تخصيصاً) أي: تخصيص المضاف مع المضاف اليه (النكرة) نحو: (غلام رجل) فان التخصيص تقليل الشركاء. شرط الإضافة المعنوية (تجريد المضاف) إذا كان معرفة (من التعريف)

فأن كان ذا لام حذف لامهُ، وان كان علماً نكر بأن يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن. او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة سواء كان ذلك في نفسه من غير تجريد، او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد؛ لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف. ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً"[39]

اما في المفصل للزمخشري "فالإضافة المعنوية ما افاد تعريفاً كقولك دار عمرو او تخصيصاً كقولك غلام رجل ولا تخلو في الامر العام من ان تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وارضه وابوه وابنه وسيده وعبده او بمعنى من قولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج"[40]

وقوله: "(وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة) يعني ان الإضافة المعنوية بخلاف اللفظية ؛ وانما أفادت تعريفاً مع المعرفة ، لأن وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف، مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي، معه، مثلاً، اذا قلت: غلام زيد راكب، ولزيد غلمان كثيرون؛ فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه، له مزيد خصوصية بزيد، اما بكونه اعظم غلمانه، او اشهر بكونه غلاماً له دون غيره، او بكونه غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب، وبالجملة، بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان، وقوله: (وتخصيصاً مع النكرة) نحو قولك: غلام رجل، اذ تخصص من غلام امرأة"[41]

المصادر والمراجع

([1]) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، 44/5.

([2]) رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: 384هـ)، تح إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، 70.

([3]) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2/ 1423هـ-2002م، 102/2.

([4]) السبكي: الإبهاج 200/1، الأرموي: الفائق،261/1، ابن النجار: شرح الكوكب المنير،393/3

([5]) النساء: الاية 92

([6]) المطلق والمقيد مقارنة بالعام والخاص وتطبيقاته الفقهية في كتاب العبادات: عمر حسن علي _مثنى حميد شهاب، مجلة العلوم الإسلامية، العدد الخامس عشر 2017، 582.

([7]) الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تح د. فخر الدين قباوة،72.

(8) ينظر: الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ) تح: عبد السلام محمد هارون،1/ 161 و424

(9) المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، 26/4

([10]) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، 7/2.

([11]) المصدر نفسه: 149/2.

([12]) المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تح محمد عبد الخالق عظيمة، 186/3.

([13]) المصدر نفسه: 27.

([14]) المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، 120.

([15]) حدائق الدقائق: البردعي، 7–8 .

([16]) مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، تح يوسف الشيخ محمد، ط 5/ 1420هـ / 1999، 272.

([17]) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح عبد الغني الدقر، 15–16

([18]) حدائق الدقائق: البردعي، 17.

([19]) ينظر: كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت:170هـ)، تح د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، 143/6، تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:370هـ)، تح محمد عوض مرعب، ط2001/1م،75/11.

([20]) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر/ النجار)، دار الدعوة، 136.

([21]) المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تح محمد عبد الخالق عظيمة، 123/4.

([22]) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، ط3/ 1408 هـ – 1988 م، 25/1–26.

([23]) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، ط4، 18/1.

([24]) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، 260/4.

([25]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط6/ 1985، 490-491.

([26]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح عبد الحميد هنداوي، 55/1.

([27]) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، ط1417/1 هـ -1997م، 285/1.

([28]) حدائق الدقائق: البردعي، 36.

([29]) تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تح محمد عوض مرعب، ط 1/ 2001م، 219/2.

(30) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تح د. عبد الإله النبهان، 52/1.

([31]) مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تح: محمد خير الحلواني، 107-108.

([32]) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح عبد الحميد هنداوي، 59/1.

([33]) حدائق الدقائق: البردعي،60.

([34])شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستراباذي، مح يوسف حسن 1398 هـ- 1978م، 231/1

(35) حدائق الدقائق: البردعي، 110

([36]) المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تح د. علي بو ملحم، ط1993/1، 113

([37]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح عبد الحميد هنداوي، 500/2

([38]) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تح عبد الحسين الفتلي، 5/2.

([39]) ينظر: الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو: جمال الدين ابي عمر عثمان بن عمر (ت: 646هـ)، 451/1-452.

([40]) المفصل في علم العربية: ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: 835 هـ)، 82.

([41]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، 208/2-209.